■ تقارير علمية ■

مستقبل الأسرة العربية والعولمة الاقتصادية
القاهرة ٧-٨ ديسمبر ١٩٩٧

عادل عبدالجواد محمد الكردوسى *

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية - إدارة شؤون المرأة والأسرة" ندوة بعنوان "مستقبل الأسرة العربية والعولمة الاقتصادية" بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، فى الفترة من ٧-٨ ديسمبر ١٩٩٧م.

الهدف من الندوة

- محاولة توصيف العولمة الاقتصادية .
- إلقاء الضوء على الآثار الناتجة عن العولمة الاقتصادية .
- السعى لوضع أسلوب ملائم لمواجهة آثار العولمة الاقتصادية والحد من سلبياتها .

وشارك فى الندوة ممثلون عن الدول الآتية : المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة البحرين، المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية التونسية، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية ، الجمهورية اليمنية ، بالإضافة إلى ممثلين عن بعض المنظمات العربية والدولية.

وتحدث فى جلسة الافتتاح : السفير/ ضو على سويدان الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، ورئيس الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية مرحبا بالحاضرين، بمناسبة الاحتفال

* د. عادل عبد الجواد محمد الكردوسى: دكتوراه فى علم الاجتماع.

باليوم العربى للأسرة للعام الثانى، الذى اعتمدته جامعة الدول العربية كمناسبة للاحتفال بها وطنياً وقومياً، تعبيراً عن أهمية دور الأسرة فى حياة الأفراد والمجتمعات فى الأقطار العربية مبينا أن هذه الندوة تتضمن عدداً من القضايا والمتغيرات التى تمثل تحديات حالية ومستقبلية للمرأة والأسرة العربية بمختلف الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

وأشار للتطورات التكنولوجية والمتغيرات السياسية الشاملة ، وأثرها على اقتصاد العالم، والحركة التجارية العالمية من تكتلات ورؤى تحاول أن ترغم كل المجتمعات للدخول فى إيقاعها المتسارع عبر القوانين التجارية والاقتصادية الجديدة أو المفاهيم المتلاحقة.

ثم وضح أهمية تمحيص فحوى مفهوم العولمة الاقتصادية وآثارها على الأسرة العربية والمرأة والمجتمع ، لمحاولة فهمها والاستفادة منها، ومنع مخاطرها ،لأنها خلقت منافسة عالمية تخضع لقانون العرض والطلب.

والقى الضوء على توجه العديد من الدول العربية لوضع برامج للإصلاح الاقتصادى ، مع انحسار دور الدولة فى المجال الاجتماعى، وحدوث انعكاسات سلبية ، كتفاقم البطالة ، وحرمان قطاعات كبيرة من المواطنين من الحماية الاجتماعية ، مع التراجع فى مستويات التنمية البشرية. مشيراً لأهمية وضع حلول وسياسات ترعى البعد الإنسانى فى البرامج الإنمائية للحكومات ، وتركز على التنمية البشرية ورفع كفاءة العنصر البشرى وتسليحه بالقدرات والخبرات التى تمكنه من مواجهة تحديات العولمة وتحديات القرن القادم ، وتعزيز التعاون العربى والمشاركة الشعبية مع أهمية الإسراع نحو تكتل اقتصادى عربى واحد لتعظيم الآثار الإيجابية التى تحملها العولمة وتقليص الآثار السلبية التى ترافقها.

وفيما يلى موجزا للأوراق التى تم عرضها

فقدمت أ.د. يمن محمد حافظ الحماقى، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس، ورقه بعنوان "أثر العولمة على الأسرة والمرأة العربية ". أشارت فيهالظاهرة تدويل الاقتصاد العالمى، أى زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية فى النشاط الاقتصادى على الصعيد المحلى ، وهى علاقات تبادل بين كافة دول العالم، وكافة قاراته . فخلال العقدين الماضيين تضاعفت الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريباً كنسبة من الناتج العالمى من ١٠٪ إلى ٢٠ ٪، وتزايد

التعاون فى الخدمات من ١٥٪ إلى ٢٢٪. واتساع عمليات الشركات متعددة الجنسيات، حتى ان مبيعات فروعها فى الخارج قد تفوق الآن(١٩٩٦) مجموع الصادرات العالمية، وكل هذه الإحصاءات تشير للعولمة (التدويل) أى الاندماج الدولى لأسواق السلع والخدمات وروؤس الأموال.

وبينت الدراسة أن العالم شهد فى مرحلة الثمانينات الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية الدولية، حيث تم إعلان أوربا الموحدة عام ١٩٨٥بحلول عام ١٩٩٢ ، وتكوين منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية " النافتا " ومجموعة جنوب شرق آسيا " ابيك "، وتكتل الآسيان.

وقالت ان الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية :

١- أنها تبدأ عادة بمناطق التجارة الحرة ، ثم اتحاد جمركى ، فالسوق المشتركة ، إلى أن تصل إلى الاتحاد الاقتصادى ، مثل " الاتحاد الأوربى ".

٢- للتكتلات تأثيران على الرفاهية الاقتصادية أحدهما إيجابى وهو الذى يتمثل فى الأثر الخلقى للتجارة. أما الآخر فهو سلبى ويتمثل فى الأثر الإنشائى، ويعنى تحول الإنتاج من الدول التى تتمتع بميزة نسبية إلى الدول الأخرى داخل التكتل، ويؤدى التكتل إلى تعظيم المنافع بين دول التكتل على حساب العالم الخارجى، ولمواجهة الآثار السلبية الناتجة من التكتلات، بالنسبة للدول خارج التكتل، أن إقامة مصالح متبادلة مع دول التكتل.

٣- يترتب على قيام التكتل خفض التكلفة و تحسين الجودة لدول التكتل .

٤- توضح تجربة كل من الاتحاد الأوربى والنافتا، أن تفاوت المستوى الاقتصادى للدول المشاركة فى التكتل لم يمنع قيام التكتلات .

٥- يعنى قيام التكتلات تعظيم المنافع الاقتصادية لدول التكتل .

وفيما يتعلق بالوضع النسبى للدول العربية فى إطار التكتلات الاقتصادية الدولية، فتشير أهم المؤشرات الاقتصادية للتالى:

١- انخفاض النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى، وضعف معدلات نمو الدول العربية إذا ما قورنت بمعدل النمو فى الصين الذى وصل إلى ١٢٪، وانخفاض مساهمة الناتج المحلى الإجمالى فى الإنتاج الدولى.

٢- اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية فى الدول العربية مما يعكس عدم قدرة الإنتاج الزراعى على مواجهة احتياجات السكان من الغذاء. وتزايد الواردات الزراعية. وينعكس قصور الصادرات والواردات فى تزايد العجز فى الميزان التجارى العربى، والذى يؤثر سلباً على توازن ميزان المدفوعات ، ويترتب عليه تزايد أعباء الديون وتأثيرها على التنمية الاقتصادية فى الدول العربية.

٣- انخفاض نسبة القوى العاملة إلى السكان فى الدول العربية، وذلك يلزمه إصلاح نظم التعليم والتدريب لتوفير الكفاءات البشرية التى تتطلبها سوق العمل.

٤- انحفاض العجز فى الميزانيات الحكومية لبعض الدول العربية، وارتفاعه فى دول أخرى.

٥- تزايد معدلات الادخار والاستثمار فى الدول العربية من ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١١٢,٢ مليار دولار عام١٩٩٢.

وفيما يتعلق بوضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادى، عرضت الورقة نصيب الصادرات البينية فى إجمالى صادرات أهم التكتلات الاقتصادية القائمة فى العالم حالياً. خلال اعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، وكانت للجماعة الأوربية ٥٥,٧٪ ، ٥٤,٤٪ . ٥٩,٨٪ على التوالى، والتجارة بين الولايات المتحدة وكندا ١٤,٧٪، ١٣,٦٪ ، ١٣,٤٪ والدول العربية ٤,٩٪ ، ٦,٦٪ ،. ٦,٠٪ ومجلس التعاون الخليجى ٣,٠٪ ، ٥,٦٪ ، ٥,٨٪ ، ورابطة دول جنوب شرق أسيا "الآسيان" ١٦,٨٪ ، ١٨,٤٪ ، ١٧,٨٪ على التوالى .

وبالنسبة للأبعاد المتوقعة لآثار التكتلات الاقتصادية على الأسرة والمرأة العربية، استنتجت الآتى:

١- تحقيق مصالح الدول داخل التكتل، مع احتمال تقلص الصادرات العربية إلى الدول المتقدمة، وعدم تنوع هيكل الصادرات العربية، واحتمال زيادة العجز التجارى، وما له من آثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية وبالتالى على الأسرة العربية.

٢- أهم العوامل المؤثرة على مساهمة المرأة العربية فى القوى العاملة هى التعليم والتدريب.

وفيما يتعلق بانعكاسات دورة اورجواى على الأسرة والمرأة العربية، عرضت مقدمة عن الجات

وهدفها، ثم نتائج الدورة. ثم أشارت لأسعار السلع الزراعية والاتفاق على استبدال القيود الكمية بالقيود السعرية، مع تخفيضها على مراحل واعفاء الدول الأقل نمواً، من تخفيض تعريفاتها الجمركية.

وبخصوص تجارة المنسوجات والملابس، اوضحت ما تم الاتفاق عليه إزالة الحصص تدريجياً وزيادة معدلات نمو واردات الدول المستوردة مع اعطاء معاملة تفضيلية للدول الصغيرة والمصدرة لهذه السلع، وبينت أن لصناعة المنسوجات والملابس أهمية خاصة فى اقتصاد كثير من الدول العربية مثل مصر، والمغرب، وتونس، والإمارات، وسوريا.

أما تجارة السلع المصنعة، فقد تم تحريرها جميعاً من كافة القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية. وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة بدءاً من عام ١٩٩٥، وانتهاء بعام ٢٠٠٥، وحرية بيع أى منتج فى الدول الأعضاء مباشرة إلى المستهلك. وأن تخفض الدول المتقدمة تعريفتها بنسبة ٣٣٪ على السلع الصناعية المستوردة من الدول النامية إلى أن يتم الغاؤها فى مطلع عام ٢٠٠٠، وأن تخفض الدول النامية تعريفتها الجمركية بنسبة ٢٤٪ على وارداتها سواء من الدول المتقدمة أوالدول النامية الأخرى إلى أن يتم الغاؤها نهائياً بمطلع عام ٢٠٠٥ وللمشترى الحرية الكاملة فى أن يختار ويشترى أفضل المنتجات المحلية والمستوردة حسب تفضيلاته.

وعرضت الورقة لحقوق الملكية الفكرية،ممثلة فى حق المؤلف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية، وبراءات الاختراع والدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر، وتجارة الخدمات، وقد تضمنت خدمات النقل والتأمين والخدمات الفندقية والاتصالات السلكية واللاسلكية وانتقال الأيدى العاملة اللازمة لتوريد الخدمات والخدمات الاستشارية .

بالنسبة للآثار الايجابية والسلبية لدورة أورجواى على الأسرة والمرأة العربية فهى كالتالى:

١- ارتفاع اسعار السلع الزراعية، خاصة الغذائية مما سيؤثر على الأسرة الفقيرة وتتحمل المرأة التى تعول اسرة عبئا أكبر.

٢- تطبيق بنود الاتفاقية، يمكن أن يزيد من فرص التصدير للسلع المصنعة، خاصة المنسوجات والملابس اذا ماتم دعم تنافسية السلع المنتجة، وهو يعنى أن الآثار المترتبة تكون إيجابية، مع رفع إمكانيات الكفاءات البشرية بالتعليم والتدريب.

٣- مساعدة حقوق الملكية ، فى دعم دور المرأة العربية فى هذا المجال.

٤- انعكاسات ايجابية أو سلبية وفقا للسياسات المتخذة على الأسرة والمرأة العربية فى تجارة الخدمات .

ثم عرض أ. محمد داود الزيدى، الخبير بمنظمة العمل العربية، ورقة عمل مقدمة من المنظمة بعنوان "عمل الأسرة والحماية الاجتماعية ". أشار فيها إلى أن الأسرة تمثل الخلية التى يتكون منها المجتمع، وركيزتة الأساسية، لدورها فى تكوين الفرد منذ فجر التاريخ. وإلى قيمة العمل وأهميتة كحق وواجب، مشيراً لآهمية الرعاية الاجتماعية بفروعها المتعددة.

وقال إن العمل هو النشاط النوعى المميز للخصائص الإنسانية، وهو نشاط إنسانى ينتج شيئاً له قيمة وفائدة للآخرين. والرسالات السماوية "المسيحية والاسلام" اهتمت بالعمل، وكذلك المواثيق الدولية وإعلانات حقوق الإنسان وأغلب دساتير دول العالم بها نصوص واضحة وصريحة فى حق العمل لكل مواطن.

ولأهمية العمل تأسست فى عام ١٩١٩ منظمة العمل الدولية، ثم منظمة العمل العربية باعتمادها أول اتفاقية عمل عربية رقم (١) لعام ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل.

ثم ألمح لحماية الإنسان من مخاطر العمل، وحاجته إلى الأمن والاستقرار والعيش الكريم له ولذويه. وتأكيد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، على حق الضمان الاجتماعى لكل شخص. وأشار لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر ١٩٧٩/١٢. وعرض كذلك اتفاقيات العمل العربية بشأن الحماية الاجتماعية فيما يتعلق بالأسرة، وكونها ضرورة مادية لازمة.

وبخصوص عمل المرأة العربية، يلاحظ انخفاض نسبة النساء العاملات لإجمالى قوة العمل، واقتصار عملهن فى مجالات محدودة، وازدياد نسبة العاملات فى القطاع الزراعى، وارتفاع نسبة العناصر الشابة للنساء العاملات. وأن أسباب عملهن اقتصادية واجتماعية ونفسية.

وتحدث عن الأحكام المتعلقة بتشغيل المرأة، وحمايتها من بعض ظروف العمل، ورعاية الأمومة فى الدول العربية.

ثم أشار لتشغيل الشباب،موضحاً أن ثمة أمورا لها فاعليتها فى زيادة فرص العمل أمام الشباب أبرزها، التعليم، والتدريب، والتعاونيات، والتنمية الريفية، والعمل المستقل ثم تعرض

لعمالة الأطفال،مبيناً أن تشريعات العمل العربية تتراوح بين سن الثامنة والثامنة عشرة لعمل الأطفال، واستعرض ضمانات عمالة الأطفال.

أما محاور الرعاية الاجتماعية فهى، الرعاية المعاشية، والرعاية الصحية، والرعاية الثقافية. وعرض لضمانات أخرى ضمن هذه الرعاية وهى، الأسرة فى حالة عجز أو وفاة عائلها، والحفاظ على جمع شمل الأسرة.

فيما يخص حماية المرأة العاملة، أشار لثلاثة أبعاد رئيسية :

١- تكافؤ الفرص والمساواة فى المعاملة .

٢- توفير وضمان ظروف وشروط عمل إنسانية .

٣- تأمين رعاية وحماية الأمومة.

وأوضح بالنسبة لحماية الطفل، أن اتفاقية العمل العربية رقم (١٨) لعام ١٩٩٦ بشأن عمل الأحداث وتشغيلهم،حددت السن المسموح به للعمل، وهو اتمام الثالثة عشرة وبما لا يتعارض مع التعليم الالزامى ، وعرض المؤلف لأبعاد حماية الطفل فى العمل .

أما البحث الثالث فقدمته أ.د رفيقة حمود، عميدة كلية التربية جامعة البحرين سابقاً، تحت عنوان "دور التعليم فى مواجهة آثارالعولمة الاقتصادية ".قالت فيه إن ظاهرة "العولمة نقلتنا من التركيز على المحلى والوطنى إلى المجتمع العالمى، بحيث أصبح العالم "قرية صغيرة "، وأصبح علينا أن نتعلم لنعيش فى القرية العالمية، وسوف يصبح المعيار الأساسى للقوة فى النظام العالمى خلال العقود الثلاثة القادمة هوالمعلومات والتكنولوجيا المتقدمة ، والمتوقع أن يستمر التطور بشكل مذهل فى القرن الحادى والعشرين، ويرافق تلك التطورات الهامة على الصعيد الاقتصادى .

فالتكنولوجيا الحديثة تتطور بسرعة، محققة إنتاجاً عالى الجودة ، ومخفضة زمن الإنتاج وكلفته، وبرزت شركات صناعية وتجارية متعددة الجنسيات وأصبحت المنافسة يحكمها قانون العرض والطلب، مع تزايد التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة، وازداد التباين بين الدول الصناعية الغنية "وهى أقلية " والدول الفقيرة "الأكثرية "، وانتشرت الأفكار الديمقراطية ، واتجهت الأنظار للحفاظ على البيئة من أخطار التلوث والاستنزاف ، وأصبح هناك ضرورة لنوعية عالية من التعليم والتدريب.

وأظهرت أن التنافس الحقيقى الذى يجرى فى العالم تنافساً فى تطوير التعليم فى الدرجة الأولى، وهو أحد العناصر الأساسية فى التقدم الاقتصادى، والتنمية العلمية والتكنولوجية، ويلعب دوراً رئيسياً فى تنمية رأس المال البشرى ،الذى أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادى، وعرضت للصناعات الرئيسية فى العقود القادمة ، مشيرة لما حققته ألمانيا واليابان من تقدم نتيجة لاهتمامهما بتطوير التعليم ، والإنفاق على مراحله المختلفة ، والاهتمام الواضح بتعليم الرياضيات والعلوم.

ثم أشارت لاهتمام الدول بالتعليم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول السوق الأوربية المشتركة ،ودولة الصين ، وكوريا الجنوبية .

ثم بينت بعد ذلك أن المنطقة العربية، متخلفة عن مواكبة ثورة المعلومات والتطور التكنولوجى ولاتزال أوضاعها التعليمية والاجتماعية والاقتصادية متردية ، فهى تعانى من تبعيتها الاقتصادية للقوى العظمى، والديون الخارجية واستيراد الغذاء، واختلال الموازين بين الصادرات والواردات ، والنفوذ الدولى على القرارات الاقتصادية الوطنية ، وتعانى نسبة كبيرة من الأسر العربية من الفقر والحرمان ، وتدنى المستويات التعليمية والثقافية ، وسوء الأوضاع الصحية والسكنية، وتضخم حجم الأسرة،والاماكن المتوفرة للاطفال فى رياض الأطفال،كانت نسبتها "١٣,٧٪ فى عام ١٩٩٢ مقابل ٦٣,٧٪ فى الدول المتقدمة"، وفى مرحلة التعليم الابتدائى بلغت نسبة القيد الإجمالى ٨٣,٧٪ فى عام١٩٩١، وفى الدول المتقدمة بلغت ٩٩,٥ ٪ فى عام ١٩٩٢، وفى التعليم الثانوى بلغت نسبة القيد الإجمالى ٥٢,٦٪ فى عام ١٩٩١ ، وفى الدول المتقدمة بلغت ٩٧,٣٪ وفى التعليم الجامعى بلغت نسبة القيد ١٣٪ فى عام ١٩٩٢، وفى الدول المتقدمة بلغت ٤٩,٥٪. ولاتزال الأمية مرتفعة جداً فى المنطقة العربية ، وأشارت لوضع النساء والفجوات بين الجنسين فى مختلف المجالات.

وأشارت إلى تدنى الأوضاع التعليمية فى الأرياف العربية، من كافة الجوانب وأن التربية فى الدول العربية تعانى من المشكلات النوعية الأخرى، فالمناهج العربية تشكو من الحشو والتكرار، وتفتقد إلى الحداثة ، وتعتمد على التلقين والحفظ ، ويندر استخدام التقنيات الحديثة ، وأساليب التقويم تعتمد على حفظ المعلومات واسترجاعها كمعيار للنجاح ، وكذلك عدم الاهتمام بالأطفال ذوى الحاجات الخاصة ،مع تجاهل اكتشاف المبدعين ، ونقص برامج إعداد وتدريب الهيئات الإدارية والفنية ، وقالت إن البحث العلمى فى أزمة حقيقية .

ومما تقدم يتضح أن على الدول العربية الإسراع بتبنى استراتيجيات وسياسات اقتصادية ،

لتعزيز الاستثمار فى المنطقة العربية، وإعادة رؤوس الأموال المهاجرة، وتحقيق التعاون والتنسيق الاقتصادى ، وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولإمكان مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، أوضحت أنه إذا كان التعليم يلعب دوراً أساسياً فى مساعدة الأسرة والمجتمع على الخروج من حالة التدهور العلمى والتكنولوجى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى التى نلاحظها فى المنطقة العربية، وانطلاقا من المواثيق الدولية التى تؤكد حق جميع المواطنين فى التعليم ، فقد بات علينا أن نواجه التحديات العالمية بأفضل طريقة ممكنة ، وذلك بأن نعد شبابنا لمواجهة تهديداتها بتسليحهم بالقدرات والخبرات ، وأصبح لزاماً على المنطقة العربية الإسراع بتطوير التعليم من كافة جوانبه، كخيار استراتيجى ، وذلك بالتالى :

١- الالتزام السياسى على أعلى المستويات بقضايا التعليم .٢- تحقيق المشاركة الاجتماعية فى تطوير التعليم وتحديد الاحتياجات التربوية .٣- توفير التمويل اللازم لتطوير التعليم. ٤- جعل مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى جزءاً من النظام التربوى ، وتوفير دور الحضانة ورياض الأطفال. ٥- العمل على توفير تعليم أساسى جيد وتعميمه على جميع المواطنين .٦- إعادة النظر فى التعليم الثانوى بتنويع مساراته ليلائم حاجات المجتمع وسوق العمل .٧- الاهتمام بالتعليم العالى ونوعيته وتنويع فروعه.٨- الإسراع بتنظيم حملة شاملة للتصدى لمشكلة الأمية بشكل جذرى .٩- العمل على تعليم جميع الإناث، وتشجيعهن على الالتحاق بالفروع العلمية والتقنية. ١٠- توفير بيئة تربوية جيدة داخل المؤسسات التعليمية تمكن المعلمين والطلبة من العمل بشكل فعال .١١- إعادة النظر فى المناهج الدراسية.١٢- تطوير طرائق وأساليب التعلم والتعليم وتقنياتهما.١٣- الاهتمام بتنويع أساليب التقويم فى المقررات المختلفة .١٤- توفير خدمات الإرشاد والتوجيه التربوى والمهنى، والقياس النفسى على أسس علمية .١٥- توفير الإمكانات الفنية لاكتشاف ذوى المواهب والقدرات الإبداعية المتميزة.١٦- العمل على وضع معايير دقيقة لاختيار المعلم.١٧- العناية -إلى جانب المعلمين- باختيار سائر العاملين فى الميدان التربوى .١٨- دعم وتعزيز البحث العلمى.١٩- دعم وتعزيز التنسيق والتعاون العربى فى المجال التربوى كما فى المجال الاقتصادى .٢٠- تحديد جدول زمنى لتحقيق الأهداف المعلنة وتقويم الإنجازات بشكل مستمر.

وقدمت أ.د. سوسن عثمان عبداللطيف، رئيس قسم تنظيم المجتمع بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ورقة بعنوان "الأسرة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين". بينت فيها ان

تحديات القرن الحادى والعشرين صيحة تتردد فى الآروقة العلمية ووسائط الإعلام المختلفة فى الآونة الأخيرة،فى العديد من بلدان العالم النامى و المتحضر، وأنه لايتصورلأحداث القرن الواحد والعشرين، الاأن تكون تطورات طبيعية للحاضر تنقلنا لمشارف زمنيه جديدة فى عمر التاريخ، بما يشهده العالم من تحول اجتماعى واقتصادى وعلمى.

وأشارت إلى أن الكشوف العلمية التى فتحت فى بداية القرن أفاقاً جديدة فى مجالى البحث العلمى وتطبيقاته، كانت امتداداً للتحول من القرن التاسع عشر، وأن الأحداث والتطورات التى ميزت القرن العشرين، هى امتداد للعقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

وفيما يتعلق بأوضاع الأسرة العربية فى نهاية القرن العشرين ، قالت إن الأسرة العربية تستمد مقوماتها من الحضارة العربية والمبادىء الإسلامية الأصلية. وأن النظام الأسرى فى الدول المتقدمة ظهرت عليه صور غريبة ، منها اختلاف شكل نموذج الأسرة . ففى الولايات المتحدة يعيش ٧٪ فقط من السكان كأسرة، وهناك عائلات يرأسها شخص واحد اما الأب أو الأم، والعائلة التى يعيش ويعمل فيها الأب والأم فى مدينتين مختلفتين، والعائلة متعددة الآباء والأمهات الناتجة عن الزواج الثانى للأب والأم مع الجمع بين أولاد كليهما، وتجمع مجموعة من المسنين فى حياة مشتركة.

وبينت أن الأسرة العربية لازالت بخير،ولكن لها مشاكل صحية وثقافية واقتصادية واجتماعية،ومشاكل الزواج فى سن مبكرة جداً فى الريف والبدو، ومشاكل تأخر سن الزواج فى معظم الحضر لأسباب اقتصادية واجتماعية ، وارتفاع نسبة الأمية الأبجدية بين النساء.

أما بالنسبة للأطفال فى عصر العولمة فيعيش أطفال الأغنياء فى وضعية اللا انتماء، أما أطفال الفقراء وحسب الإحصاءات فهناك ٧٠ مليون طفل فى حالة فقرمطلقة فى العالم، ويرتفع عددهم باستمرار، أما أطفال الطبقة المتوسطة فهم محرومون اكثر من الحرية .

وأوضحت ان القرن القادم يحمل العديد من الظواهر الايجابية والسلبية،من أهمها :-

١- صراع القيم واطراد المادية . ٢- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات الاقتصادية العالمية. ٣- التخلف عن تكنولوجيا العصر. ٤- تنامى البطالة. ٥- تغيرات سياسية تفرضها ظروف العصر السياسية .

ثم قدمت د. عبلة إبراهيم ، مدير إدارة الطفولة، بالأمانة العامة للجامعة العربية ، ورقة

بعنوان "الطفولة العربية وتحديات المستقبل". أوضحت فيها أن العقد التاسع من القرن العشرين شهد كثيراً من التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية، وبرز نظام عالمى، وإعلام يقتحم الآفاق ويعبر القارات، ودول الشمال تقفز فى ثبات نحو المستقبل مزودة بكل آليات المعرفة والتقنيات والعلم والمعلومات، ودول الجنوب ومنها الدول العربية فى حالة المتلقى السلبى، الا أن فرصة المستقبل مازالت أمام الوطن العربى للمشاركة فى صناعة المستقبل إذا أحسن صياغة رصيده البشرى المستقبلى "أطفال اليوم" الذين يشكلون نصف القاعدة السكانية العريضة للوطن العربى.

بالنسبة للأقطار العربية زادت حدة الفقر، وصاحبها سوء التغذية، وتدنت أوضاع المؤسسات الرعائية، وحدثت صراعات مسلحة ، وحروب أهلية داخل القطر الواحد.

وأشارت لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على النشاط الاقتصادى فى عالم اليوم والغد، وتراجع دور الدولة، وسيطرة ايديولوجية السوق، وأهداف الربح والمنفعة، وغياب البعد الاجتماعى الإنسانى. وتعرضت لتفشى ظاهرة أطفال الشوارع ، وهم وفقاً لتعريف الأمم المتحدة عام ١٩٩٠، الأطفال من الذكور والإناث أقل من ١٨ عاماً ، ويعتمدون على الإقامة فى الشارع وفى الحياة وفى المأوى،بدون حماية من أشخاص بالغين مسؤولين . وهم الاطفال الذين لفظتهم أسرهم المفككة، أو نتيجة فقر الأسرة أو البؤس،أو التكدس أو سوء المعاملة . أو الأطفال الذين يعملون فى أسواق العمل غير الرسمية ،وما ينتج عن ذلك من زيادة التسرب من التعليم ،وتفاقم العديد من المشاكل.

وألمحت لتردى الأوضاع الاقتصادية فى أغلب البلدان العربية وزيادة حدة التفاوت الطبقى، وجرائم العنف والتطرف، ونقص الاهتمام بثقافة الطفل ، وثقافة الهوية .

ثم ألقت الضوء على تراجع دور الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية، ودخول الإعلام وخاصة التليفزيون فى التنشئة،وعدد الساعات التى يقضيها الأطفال أسبوعياً فى مشاهدة برامج التليفزيون.

وأوضحت أهمية لعبة الطفل وخاصة فى المراحل العمرية المبكرة ، وعلى سبيل المثال فإن إيران صنعت دمية إسمها "سارا"للفتيات تحمل ملامح شرقية وتعكس القيم الإسلامية،وأخرى أسمها"دارا" للأولاد.

وتقع على الأسرة المسؤلية الأولى والأساسية للمحافظة على الميزان القيمى فى التنشئة

الاجتماعية لأبنائها وبناتها. لأن هذا العصر سادت فيه المادية الفجة وتغلبت المصالح الفردية والأنانية وتآكل القيم الروحية التى كانت مستقرة فى وجدان الإنسان العربى. لذلك فان دور الأسرة هام فى التحول عن بعض أنماط القيم السلبية الموجهة للسلوك، وتقديم القدوة، وتدعيم قيم العمل والعلم وتغليب الصالح العام على المنفعة الذاتية ، وإشاعة روح الفريق وقيم التكافل الاجتماعى والانتماء ، وضرورة قيام مؤسسات الإعلام "المقروءة، والمسموعة، والمرئية " والمؤسسة الدينية ، والمؤسسة التعليمية بأداء دورها الإيجابى فى عملية التنشئة.

استعراض تقارير الدول العربية:

١- جمهورية مصر العربية : أ-عرضت د. زينب شاهين ، مسؤول المرأة وقضايا النوع بالصندوق الاجتماعى للتنمية "تجربة الصندوق الاجتماعى للتنمية ". حيث أشارت الى أن للصندوق برامج رئيسسية منها : تنمية المجتمع، وتنمية المشروعات ، والتوظف وإعادة التدريب.

ويركز الصندوق على توفير فرص العمل ، عن طريق تقديم قروض مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصندوق يهدف لتقليل الآثار المترتبة على الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى .ويغطى نشاط الصندوق جميع محافظات الجمهورية ، ويهتم بتنمية الموارد البشرية،من خلال توفير فرص العمل الدائمة أو المؤقتة ، وإسهامه فى تطوير ورفع كفاءة مراكز التدريب المهنى، مع إعداد نماذج للمشروعات الصغيرة فى مختلف المجالات .

ب- عرضت أ. نادية عبدالتواب،المدير العام بالإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية تقريراً حول " العولمة الاقتصادية وأثرها على الأسرة والمرأة ".

وأشارت إلى مصطلح العولمة ، ووجوهه المتعددة، والآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، ودور وزارة الشؤون الاجتماعية فى معالجة هذه الآثار.

ثم ألقت الضوء على الاهتمام بالطفولة وأهم المشروعات فى هذا المجال: ١- مشروع طفل الريف ، وبينت فكرة المشروع وأهدافه وأنشطته ، وتكلفته . ٢- مشروع مركز خدمات الطفل العامل وأسرته ، وعرضت لأهداف المشروع وتنفيذه .

جـ- قدمت أ. نوال محمد المغربى بالإدارة العامة لشؤن المرأة بوزارة الشئون الاجتماعية تقريراً

عن "مشروعات تنمية المرأة الريفية ". أشارت فيه إلى ان الوزارة أنشأت الإدارة العامة لشؤون المرأة عام ١٩٧٧، ومن ضمن أهدافها، رسم السياسة القومية لتنمية المرأة والنهوض بها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، وإحداث تغيرات شاملة وإيجابية فى المفاهيم والقيم السائدة فى المجتمع المصرى . وتقوم الإدارة العامة بتنفيذ مشروعات تنموية للمرأة الريفية فى ١٤ محافظة ، من خلال ٦ مشروعات هى، مشروع تنمية المرأة الريفية،ومشروع تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية والمهارات المدرة للدخل، ومشروع تدريب المرأة الريفية فى التنمية والسكان ، ومشروع تطوير دور المرأة فى إنتاج الغذاء ، ومشروع مبادرات المرأة ، ومشروع نشر وتنمية وعى المرأة الريفية

٢- دولة الإمارات العربية المتحدة : عرض أ. جمال بن عبيد البح ، وكيل الوزارة المساعد، بمؤوسسة صندوق الزواج ، تقريراً عن " صندوق الزواج " حيث أشار إلى إنشاء صندوق الزواج كمؤسسة عامة ، ويهدف الصندوق إلى : ١- تشجيع زواج المواطنين من المواطنات، وإزالة العقبات التى تواجه ذلك.٢- تقديم المنح المالية لمواطنى الدولة من ذوى الإمكانات المحدودة لإعانتهم على تكاليف الزواج.٣- الحد من ظاهرة الزواج من أجنبيات والتوعية بآثارها الاجتماعية . ٤- المساهمة فى تحقيق الاستقرار العائلى فى المجتمع .

كما ألقى الضوء على اللوائح التنفيذية والإدارية والمالية لصندوق الزواج وشروط الحصول على المنحة المالية التى تشمل أن يكون طالب المنحة من مواطنى الدولة، وألا يقل عمره عن ١٨ عاماً، ويجوز لمجلس الإدارة الاستثناء من هذا الشرط إذا رأى مصلحة فى ذلك ، وأن يكون الزواج من مواطنة متمتعة بجنسية الدولة. وأن يكون طالب المنحة من ذوى الدخل المحدود أو ممن لاقدرة لهم على نفقات الزواج أو ممن يستفيدون من الإعانة الاجتماعية.

وحددت اللائحة تعريف ذوى الدخل المحدود بأنهم من خريجى الجامعات والمعاهد والعاملين المهنيين والحرفيين وغيرهم ممن لا يكفى دخلهم لمواجهة نفقات الزواج ولا تتمكن أسرهم من مساعدتهم فى تدبير هذه النفقات، ويتم التأكد من ذلك من خلال الاطلاع على الوثائق الثبوتية والبحث الميدانى والاستعانة بذوى الخبرة فى المنطقة المعنية .

وتشير اللائحة المالية إلى أنه عند استيفاء شروط الحصول على المنحة المالية يتم إصدار شيك

باسم الطالب بحيث لا يزيد المبلغ عن ٧٠,٠٠٠ درهم ولا يقل عن ٦٠,٠٠٠ درهم. وبلغ عدد المستفيدين من منح صندوق الزواج منذ بدايته كما يلى ٢٢٠٠ ، ٢٤٨٨ ، ٢٨١٢ ، ٣٢٥٤ ، فى أعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على التوالى.

٣- الجمهورية التونسية : عرض أ.فوزى بويحى الملحق بديوان شؤون المرأة والأسرة،تقرير بعنوان "الأسرة التونسية وديناميكية التنمية الشاملة : الرهانات والإنجازات". أشار فيه للتحولات العالمية وإنعكاساتها على تونس ، ومنها انهيار نظام الاستقطاب الثنائى ، وبروز ظاهرة تعدد الأقطاب، وأن العالم أصبح قرية كونية ، وأصبحت العوامل الاقتصادية المحدد الأول، لما يشهده العالم من تحولات ،مع تعزيز دور اقتصاد السوق ومنطق المنافسة، وما ساهمت به الابتكارات التكنولوجية والتطور العلمى.

وعرض لمفهوم العولمة،وانعكاساتها على المجتمع والأسرة ، ومنها التأثير على الجوانب المعيشية والعلاقات الاجتماعية وخلق عادات استهلاكية تؤثر على الأسرة .وفيما يتعلق بالأسرة فى مواجهة رهانات التنمية ، بين أن تونس اعتمدت منذ السابع من نوفمبر برنامجاً إصلاحياً شاملاً، وعرض للمبادئ والثوابت والأهداف.

١- تطوير التشريع بما يخدم حقوق المرأة والاستقرار الأسرى، ٢- حماية الطفولة، ٣- الحق فى التعليم ، ٤- صحة الأسرة ، ٥- النهوض بالمعوقين ، ٦- حماية المسنين، ٧- الضمان الاجتماعى ، ٨- ضمان استقرار الدخل العائلى، ٩- الإحاطة بالأسر المهاجرة .

وفيما يخص تواصل السياسة الأسرية فى ظل التحديات المتجددة، عرض لخطة عمل لها ٤ محاور أساسية وهى: ١- العلاقات الزوجية ، ٢- تنشئة الأطفال ، ٣- الاقتصاد العائلى ، ٤-صحة الأسرة الجسدية والنفسية.

٤- المملكة الأردنية الهاشمية: قدمت السيدة/ فائدة البرقاوى، مساعدة مديرية الأسرة والطفولة بوزارة التنمية الاجتماعية تقريراً عن "العولمة". أشارت فيه لمفهوم العولمة الاقتصادية، بإعتبار أنها تدفع الاقتصاد الوطنى نحو التكامل مع الاقتصاد العالمى بشكل ثنائى ومتعدد أو بشكل انفرادى مجزأ .

وعرضت للتكتلات الاقتصادية العالمية، والآثار المترتبة عليها ، وخاصة فى مجال الإنتاج،

وبينت ضرورة بناء سوق عربى موحد ، ورفع القيود عن حركة التجارة والمواطنين العرب داخل الأقطار العربية ، وتشكيل تكتل اقتصادى عربى ، وإعطاء الأولوية فى العلاقات العربية العربية، فى جميع أوجه التعاون، والنشاط الاقتصادى والاجتماعى والتربوى والإعلامى، مع إعلان وثيقة مبادئ تلزم الحكومات العربية بحقوق الأسرة وجميع أفرادها.

٥- المملكة المغربية: عرضت السيدة / فاطمة كريش، من كتابة الدولة المكلفة بالتعاون الوطنى، تقريراً بعنوان "الأسر التى تعيش أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة، الواقع والآفاق". وبينت أن المجتمع الإنسانى اعتمد على الأسرة كنواة أساسية للمجتمع ، بوظائفها البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية ، وأن الأديان السماوية أعطتها صبغة قدسية.

وتناولت الاهتمام الدولى بالأسرة ، من خلال الملتقيات الدولية ممثلة فى ، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، والمؤتمر الدولى الثالث حول السكان والتنمية ١٩٩٤، وإعلان حقوق الأسرة ١٩٩٤ ، ومؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥ والمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة ١٩٩٥.

وألقت الضوء على الاهتمام الوطنى بالأسرة التى تعيش أوضاعاً صعبة ، والبرامج الموجهة للنهوض بمستواها الاجتماعى والاقتصادى ، سواء فى مجال التعليم ومحو الامية، أو فى مجال السكن ، مجال الصحة. وعرضت للخدمات الاجتماعية بوصفها تهدف لدعم الأسرة .

بعض التقارير التى وزعت على المشاركين فى الندوة:

١- المملكة العربية السعودية: قدم الوفد الدائم للمملكة لدى جامعة الدول العربية، ورقة أعدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالمملكة بعنوان " المشاريع الإنتاجية البديلة للأسرة المنتجة فى المملكة العربية السعودية ".وعرضت الورقة لأهداف مشروع الأسر المنتجة، والحرف والصناعات المناسبة للأسرة ، ومجال الدورات النسوية ، وتسويق إنتاج الأسر المنتجة ،والدورات التدريبية الأخرى التى تنفذها مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية مثل الآلة الكاتبة، والحاسب الآلى، واللغة الانجليزية،...إلخ ، والدورات التدريبية المتخصصة للشباب ، وتناولت الورقة الجمعيات الخيرية وأنشطتها.

٢- دولة قطر : قدمت المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى الجامعة العربية، تقريراً عن "صرف المساعدات لصندوق الزكاة "، وتقرير آخر عن " شبكات التأمين الاجتماعى".وتستند لائحة صرف

المساعدات من صندوق الزكاة وإجراءاتها على، البحث الاجتماعى والتصنيف، مشتملاً على الخطوات التالية : دراسة كل حالة على حدة، وتشكيل لجان تطوعية غير معلنة من الثقات ، وتحديد المساعدات وفق معطيات وظروف الحالات ،واعطاء الأفضلية لبعض الحالات تبعاً للظروف الخاصة بها.وعرض التقرير للإجراءات التنفيذية لصرف المساعدات، والحالات التى يستمر فيها صرف المساعدات، وحالات حجب المساعدات ، وتنوع المساعدات حسب الحاجات، والظروف.

وبالنسبة لشبكات التأمين الاجتماعى ، بينت المبادئ الاجتماعية للنظام الأساسى للحكم فى دولة قطر وأن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، مع حمايتها من الضعف وتدعيم وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة فى ظلها.

وبينت أن شبكة الأمان الاجتماعى فى الدولة ،تشمل الخدمات الصحية المختلفة، وخدمات التعليم بكافة مراحله، والإسكان، والكهرباء والماء، وكلها خدمات مجانية تقدم بصورة كافية للمواطنين .

٣- دولة البحرين : قدمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، إدارة التنمية الاجتماعية، قسم شؤون المرأة والأسرة ، تقريراً عن برنامج يوم الأسرة فى البحرين ، وينفذ بالتعاون بين الوزارات الحكومية ، والمؤسسات الأهلية والصناديق الخيرية.

توصيات الندوة:

١- توفير قاعدة معلومات وبيانات يمكن الانطلاق منها لبناء استراتيجية عربية تمكن من مواجهة الآثار الناجمة عن العولمة، بتحجيم آثارها السلبية وتعظيم آثارها الإيجابية.

٢- إجراء مزيد من البحوث والدراسات العلمية لتشخيص الواقع بدقة، وتحديد آليات التنفيذ القادرة على العمل فى ظل المتغيرات التى تقترن بعملية العولمة بكفاءة واقتدار.

٣- تبنى سياسات ترعى البعد الإنسانى والاجتماعى فى عملية التنمية مع التركيز على استراتيجيات بديلة فى التعليم والعمل تمكن من التوافق مع ظروف العولمة .

٤- دعوة الدول للعمل على تنفيذ بنود البيان العربى لحقوق الأسرة.

٥- تفعيل قيم الأصالة والانتماء والروابط الاجتماعية والأسرية وأخلاقيات الدين الإسلامى

الحنيف ومحاربة القيم السلبية الوافدة.

٦- الاهتمام برفع كفاءة التعليم فى الوطن العربى وربطه باحتياجات سوق العمل.

٧- المواجهة الحاسمة والجذرية لمشكلة الأمية التى تعانى منها المجتمعات العربية.

٨- التصدى لظاهرة البطالة التى يتوقع أن تتفاقم فى ظل العولمة والتى ستتحمل النساء القسط الأكبر من آثارها السلبية .

٩- إعداد شبابنا لمواجهة تهديدات العولمة بتسليحهم بالقيم، والقدرات والخبرات.

١٠- التصدى للأسباب المؤدية لمشكلة عمالة الأطفال ، وتوفير الحماية التى تحول دون استغلالهم أو تعرضهم إلى مخاطر بدنية وأخلاقية تؤثر على مستقبلهم .

١١- تبنى استراتيجيات وسياسات اقتصادية لتعزيز الاستثمار فى المنطقة العربية، وإعادة رؤوس الأموال المهاجرة إليها ، وتسهيل التبادل بين الدول العربية والتعاون والتنسيق الاقتصادى .

١٢- تشجيع تبادل الخبرات والتجارب فيما بين الدول العربية.

١٣- تعبيراً عن مشاعر الألم للمعاناه التى تتعرض لها المرأة العربية نتيجة للاحتلال الإسرائيلى وسياساته القمعية ، فإن الندوة تحى صمود المرأة العربية فى الأراضى العربية المحتلة، وتتضامن مع نضالها ضد الاحتلال، وتطالب المجتمع الدولى برفع المعاناه التى تتعرض لها المرأة والأسرة العربية نتيجة للاحتلال والحصار بكافة أشكاله.